المعارضة السياسية في العراق: بين إصلاح النظام وإسقاطه

بواسطة عباس عبود سالم (/ar/experts/bas-bwd-salm)

يوليو
متوفر أيضًا باللغات:
English (/policy-analysis/political-opposition-iraq-between-reform-and-regime-change)

عن المؤلفين

عباس عبود سالم (/ar/experts/bas-bwd-salm)

عباس سالم هو كاتب وإعلامي عراقي يحمل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تولّى عدة مواقع في مجال الإعلام المرئي والمسموع والمقروء مقالاته قد نُشرت في صحف عربية متنوعة له أربع كتب مطبوعة

تحليل موجز

يركز النموذج العراقي التقليدي للمعارضة على الأطر الأيديولوجية وتغيير النظام وذلك على حساب العمل من داخل النظام السياسي من أجل إحداث التغيير

من المتعارف عليه في أغلب النظم الديمقراطية القديمة والناشئة أن الأحزاب السياسية تهدف الى خوض الانتخابات والتنافس السياسي مع الحزب الحاكم أو مراقبة الأداء الحكومي ومع ذلك لم تتبنى الأحزاب المعارضة العراقية تلك الأهداف إنما كان الهدف الذي تحمله أجندات المعارضين هو إسقاط نظام الحكم القائم باي وسيلة ممكنة مع الاكتفاء بالتصورات الأيديولوجية لتحديد ملامح النظام البديل

مع أخذ ذلك في الاعتبار ركزت الأحزاب السياسة والقوى المعارضة بشكل كبير على (أسقاط النظام) وفضح انتهاكاته وطغيانه وذلك عوضا عن اعمل من داخل النظام السياسي والضغط لتغيير سياسات بعينها وعلى هذا الأساس فأن الثقافة السياسية السائدة اليوم في العراق الذي خضع لنظم حكم شمولية لفترات طويلة لا يجعلنا نتقبل فكرة انسجام المعارضة مع السلطة داخل مؤسسات الدولة فالمعارضة والسلطة في المفهوم الشمولي نقيضان لا يجتمعان إلا للتفاوض من اجل هدنة مؤقتة

ورغم أن الديموقراطية العراقية الهشة قد ساهمت في تغيير نظرة العراقيين في كثير من المسائل والقضايا إلا أن فكرة المعارضة احتفظت بقالبها القديم ومع ذلك وخلال مرحلة وضع الدستور حرص العراقيين على وضع نموذج سياسي بعيد كل البعد عن ارث الأنظمة الأوتوقراطية واختاروا حكومة برلمانية عوضا عن الحكومة الرئاسية التي تهيمن عليها السلطة التنفيذية و المرتبطة بذكريات الاستبداد وأصبح العراقيون يمارسون حرياتهم السياسية المتعطشين لها

وبالمثل حاولت الأحزاب السياسية التكيف مع هذه البيئة السياسية الجديدة وتنافست لتوسيع نفوذها وسلطتهاوالواقع أن النظام الديموقراطي في العراق لم ينتج دولة قوية ولا حكومات فعالة ولا مؤسسات إعلامية تسهم في ترسيخ ثقافة الراي والراي الأخر بمهارة فالممارسة السياسية لم تتعزز بثقافة سياسية داعمة وأن اغلب المشتغلين بالسياسة وقواعدهم الجماهيرية اخفقوا في الفصل بين التنافس والصراع وبين الجدل والحوار البناء وبين التغلب والمسؤولية وبين الإيمان بتداول السلطة وبين الرغبة في إقصاء الأخر فمن اهم الثغرات في النظام السياسي العراقي عدم وجود معادلة متوازنة للمعارضة والحكومة

قامت التقاليد السياسية العراقية على تجاوز ثنائية (السلطة المعارضة) واعتماد مبدأ (المحاصصة والتوافق) الذي يقوم على توزيع المناصب العليا في الدولة على المكونات الطائفية والقومية والقوى السياسية الممثلة لها حسب معياران: الأول هو حصة المكون

ويعتمد الثقل السكاني الإثنيات (شيعة سنة كرد تركمان اقليات اخرى). اما المعيار الثاني فهو قائم على حجم القوى السياسية وعدد مقاعدها في البرلمان إذ أن لكل مكون أكثر من كتلة سياسية تمثله أو تتنافس فيما بينها على كسب استحقاقه من السلطة

ووفق هذه التقاليد أصبحت رئاسة الجمهورية من حصة الكرد ورئاسة الوزراء من حصة الشيعة ورئاسة البرلمان من حصة العرب السنة وتتبادل هذه المكونات حصصها في شغل نواب هذه الرئاسات مع منح وزارات ومناصب إدارية للتركمان والمسيحيين والأقليات الأخرى لكي تظهر التشكيلة الحكومية ممثلة لكل المكونات مع غياب المواطنة كأساس لتكوين الدولة

ومنذ الدورة البرلمانية الأولى عام 2005 لغاية الدورة البرلمانية الخامسة 2021 لم يتمكن ساسة العراق من التخلي عن الأسلوب التوافقي رغم الدعوات المستمرة لتشكيل حكومة أغلبية فنظام المحاصصة تعرض للكثير من النقد كونه لا ينسجم مع روح الديموقراطية لكن هناك من يرى أن التوافقية ليست إلا بديل مؤقت عن الفوضى أو الحرب الأهلية أو المزيد من الإقصاء ويبررون السبب بعدم اكتمال آليات المعارضة ومساحة عملها وقدرتها على التأثير ومن دراسة الواقع السياسي العراقي منذ 2003 لغاية 2022 يمكننا تقسيم المعارضة السياسية المنظمة في العراق الى أربعة نماذج بعضها يندرج بشكل مباشر ضمن النموذج التقليدي للمعارضة العراقية والبعض الآخر قابل للتطور إلى معارضة أكثر فاعلية إذا ما تبنوا فهما متطورا لدورهم في العملية السياسية العراقية

المعارضة من خارج العملية السياسية

وهي المعارضة التي أعلنت موقفها وقاطعت العملية السياسية منذ بواكيرها وكانت في البداية تتشكل من فلول حزب البعث والقيادات العسكرية السابقة وبعض الجماعات المتشددة المتضررة من النظام السياسي الجديد ورغم أنها لم تكن تمتلك أي حضور جماهيري في بدايتها إلا أنها تعد اليوم أخطر أنواع المعارضة كونها تمثل المحاكاة للمعارضة التقليدية السائدة في العرف الشمولي العراقي أي المعارضة التي تهدف الى إسقاط النظام لا إصلاحه

ومع تعاقب السنوات انخفضت نسبة المشاركة في الانتخابات الى مستويات قياسية وارتفعت معدلات الفقر والبطالة والفساد وعجزت الدولة عن استيعاب الأجيال الجديدة وفشل السياسيين في تنفيذ وعودهم بالإصلاح والبناء.

وفى ضوء ما تم ذكره توسعت هذه المعارضة وتعاظم دورها وأصبح لها خطاب سياسي وقبول جماهيري حيث استثمرت مواقع التواصل الاجتماعي وعدد من الفضائيات ووحدت خطابها باتجاه نزع الشرعية الأخلاقية من النظام السياسي القائم على شرعية الانتخابات وإقناع الجمهور بشرعية الثورة من خلال التركيز على هفوات النظام السياسي القائم ونقات ضعفه وتعبئة الجماهير من اجل إسقاطه

ويتميز هذا النوع من المعارضة بانه لا يؤمن بالعملية السياسية ولا بمؤسسات النظام السياسي بعد 2003 ولا بشرعية الانتخابات وتدير معظم أنشطتها من خارج العراق وبالخصوص في الدول العربية كما أن اهم قياداتها ورموزها وناشطيها مطلوبين للعدالة أو محكومين غيابيا أو مشمولين بإجراءات العدالة الانتقالية وقد تورط عدد من رموزها بدعم الإرهاب كما يتبنى هذا النوع من المعارضة سرديات ومفردات مرتبطة بالحقبة البعثية وتنتهج خطابا تعبويا تحريضيا وتعتمد الفضائيات المعارضة ومواقع الإنترنت في إيصال الخطاب بشكل مباشر أو غير مباشر

المعارضة من داخل الحكومة

هذا النوع من المعارضة رافق العملية السياسية منذ بواكير تشكيلها ويضم شركاء السلطة الحاصلين على مقاعد أقل في البرلمان فرغم حصولهم على مناصب ومواقع في الدولة إلا انهم يستثمرون مراكزهم في الدولة ويظهرون بكثافة على وسائل الإعلام من اجل تأليب الراي العام على الحكومة أو رئيسها كما انهم يشكلون تحالفات داخل وخارج البرلمان لا لأجل إسقاط النظام أو إصلاحه بل لابتزاز رئيس الحكومة أو وزراءه أو بدافع الحفاظ على رصيدهم الجماهيري أو كسب جماهير جديدة كون الجماهير العراقية تنسجم كثيرا مع الخطاب النقدي التهجمي أكثر من الخطاب التبريري الداعم للحكومة

ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من المعارضة قد أسهم في ترسيخ الاستقطاب الطائفي وأضعاف ثقة الشارع في النخبة السياسية غير المتجانسة لكن أخطر ما يمثله هذا النوع من المعارضة هو ضلوع بعض رموزها في تسهيل القيام بعمليات إرهابية مثل تورط النائب محمد الدايني في عملية تفجير كافتيريا البرلمان سنة 2007 وضلوع وزير الثقافة اسعد الهاشمي بقتل نجلي السياسي مثال الألوسي عام 2005.

و يتميز هذا النموذج من المعارضة بعدة أمور أبرزها أن أغلب رموزها وشخصياتها من أعضاء البرلمان وأصحاب المناصب السيادية في الدولة كما تنتهج خطابا نقديا تشكيكيا يستهدف رئيس الوزراء بالدرجة الأساس ثم الأحزاب المنافسة ودائما ما تشكو من التهميش والإقصاء وتتهم رئيس الوزراء بالديكتاتورية والطائفية وتنتمي شخصيات تلك المعارضة لأحزاب مهمة لها مساحة تمثيل في البرلمان مثل جبهة التوافق السنية والحزب الإسلامي العراقي والتيار الصدري والقائمة العراقية وبعض القوى الكردية وتستغل تلك

المعارضةإمكانات الدولة في عملها الحزبي وسائل الإعلام التقليدية للدولة في صناعة وإيصال خطابها للداعمين المحتملين ولها علاقات خارجية خاصة بها بعيدا عن إطار الدولة وأحيانا تستفيد من القنوات الرسمية للدولة في تحقيق مكسب حزبي كما أن الكتلة المكونة لهذا النوع من المعارضة هي كتلة متغيرة تشكلها وتفتتها المصالح

المعارضة الشعبية

وهو نوع من المعارضة ولد من رحم الشارع العراقي بعد عام 2003 لا علاقة له بمؤسسات الدولة تشكل هذا النموذج من خلال عشرات الاحتجاجات والتظاهرات في بغداد والمحافظات التي نظمها وشارك بها الشباب العراقي الباحث عن فرص اكبر في العمل والحياة وقد تحركت بعض القوى والأحزاب السياسية باتجاه الشارع للاندماج مع هذا النوع من المعارضة وإدامة واستثمار زخمه السياسي وكان أول النازلين هو الحزب الشيوعي العراقي والتيار الصدري وانتج هذا الفعل ولادة كتلة انتخابية شكلها الصدريون والشيوعيون معا خاضت انتخابات 2018 باسم "سائرون". لكن ذروة الصعود والتأثير لهذا النموذج سياسيا حدثت بعد احتجاجات تشرين 2019 حيث أصبح الشارع قوة ضغط سياسي لا يستهان بها ويصعب تدجينها

وما يميز هذا النوع من المعارضة بأنها غير موحدة تنظيميا وتتكون من مجاميع شبابية ومن منظمات المجتمع المدني والنقابات كما أن غالبية قياداتها من الشباب وتضم عدد مهم من النساء لاسيما بعض الوجوه الإعلامية المعروفة

كما أنها لا تعترف بالمؤسسات السياسية القائمة وترفض كل تقاليد العملية السياسية وإفرازاتها لكن ليس بشكل قاطع و تتبنى خطاب (شعبوي) يقصي النخبة ويتحدث باسم الشعب الشارع العراقي هو سر ديمومة تلك المعارضة وتأثيرها السياسي حيث لا يمكنها الاستغناء عن الشارع اذ تعتمد تنظيم الكتل البشرية وتحريكها من خلال التظاهرات والاحتجاجات الموجهة وتعتمد وسائل التواصل الاجتماعي بشكل أساسي في تنسيق تحركاتها

المعارضة داخل البرلمان

وهو النموذج الدستوري المتعارف عليه في النظم الديموقراطية الناجحة ويضم الأحزاب والقوى والشخصيات التي تمتنع عن المشاركة في الحكومة وتفضل الاتجاه الى المعارضة والعمل داخل مجلس النواب هذا النوع من المعارضة هو جوهر العمل الديموقراطي وضمانة بقاءه إذا تم تطويرها لكنه يحتاج الى مساحة من الثقة بين القوى السياسية ومرونة حكومية في احترام حق المعارضة ورؤيتها ووجودها وفاعليتها كجزء تكتمل به العملية الديموقراطية بعيدا عن المفهوم الشمولي للمعارضة الذي يعتبرها تمرد على السلطة

حاولت بعض القوى السياسية اتخاذ هذا الجانب من المعارضة مثل انتفاض مجموعة من النواب أيام رئاسة سليم الجبوري للبرلمان وموقفي كتلة الحكيم خلال حكومة عادل عبد المهدي وكتلة دولة القانون خلال حقبة مصطفى الكاظمي لكن لم يكتب لها النجاح كمعارضة مكتملة الملامح فمازالت القواعد الجماهيرية العراقية أكثر انجذابا لصاحب السلطة في منح صوتها الانتخابي لكنها تنجذب للمعارضة في التعبير عن الراي

وهذا النوع من المعارضة يتبنى خطاب الدولة ويحاول إنعاش ذاكرة قواعدها الشعبية ونقاط قوتها بالمقارنة مع سلبيات الوضع القائم كما أنها معارضة صريحة وواضحة ومعلنة ومؤقتة يقتصر وجود قياداتها ورموزها داخل البرلمان دون المشاركة في التشكيلة الوزارية وتمتلك تلك المعارضة وسائل إعلام حزبية خاصة بها ولها مساحة حضور في مواقع التواصل الاجتماعي وتستفيد من المنصات الإعلامية للبرلمان وتعمل على توسيع قواعدها الشعبية استعدادا لمضاعفة مساحتها البرلمانية والعودة الى السلطة

ويتضح مما تقدم انه لكي تكتمل شروط وجود معارضة عراقية تعمل ضمن نظام ديمقراطي يجب توفر بيئة مناسبة تنطلق من الثقافة السياسية ودعم الناخبين لفكرة المعارضة وتفهمهم لوجودها مرورا بالتقاليد السياسية التي يجب أن تتحول من مبدأ المحاصصة الى مبدا المواطنة حينها يمكننا الحديث عن معادلة متوازنة بين السلطة والمعارضة وذلك عوضا عن وضع نموذج يهدف الى وضع نظام جديد للدولة يشمل ذلك أيضا وضع حدا للسلوك السياسي للقوى السياسية التي يجب أن تعمل على عدم تأجيج الراي العام والاستقواء به لتحقيق مكاسب شخصية وعليها أن تدرك أن دور الجماهير مهم أن يتركز في يوم الانتخابات وان تعمل على تشكيل أيديولوجياتهم لمواجهة التحديات التي يواجهها الجمهور العراقي وبالمثل يجب على جميع الأحزاب السياسة وضع برامج انتخابية مقنعة وان تعمل على الوفاء بوعودها الانتخابية وفى حال فشل المعارضة العراقية في تطوير نموذجها الحالي ستكون مجرد حبر على ورق في عملية سياسية يتصارع الجميع فيها على الثروة والسلطة ❖

موصى به

BRIEF ANALYSIS

Prospects for an Iranian “July Surprise” During Biden’s Gulf Trip

/ /

◆

Michael Eisenstadt

(/policy-analysis/prospects-iranian-july-surprise-during-bidens-gulf-trip)

مقالات وشهادة

نجاح دبلوماسية بايدن النفطية في الشرق الأوسط أو فشلها يتوقف على ليبيا

يوليو

◆

بين فيشمان

(ar/policy-analysis/njah-dblwmasyt-baydn-alnftyt-fy-alshrq-alawst-aw-fshlha-ytwqf-ly-lybya/)

تحليل موجز

اجتماع بايدن وعباس يدور حول الرمزية وليس لتحقيق تقدم دبلوماسي

يوليو

◆

غيث العمري

(ar/policy-analysis/ajtma-baydn-wbas-ydwr-hwl-alrmzyt-wlys-lthqyq-tqdm-dblwmasy/)

TOPICS

السياسة العربية والإسلامية **(ar/policy-analysis/alsyast-alrbyt-walaslamyt/)**

الديمقراطية والإصلاح **(ar/policy-analysis/aldymqratyt-walaslah/)** السياسة الشيعية **(ar/policy-analysis/alsyast-alshyyt/)**

السياسة الأمريكية **(ar/policy-analysis/alsyast-alamrykyt/)**

المناطق والبلدان

العراق **(ar/policy-analysis/alraq/)** الشرق الأوسط **(ar/policy-analysis/alshrq-alawst/)**